بتاريخ:20 أكتوبر 2021 العدد: 650 المصدر: اليوم السابع ١٠-١٠-٢٠٢١

الاقتصاد المصري ينجح في تغيير رؤية المؤسسات الدولية بأداء فاق التوقعات.. إنفو جراف

تمكنت الدولة المصرية من تحقيق استقرار اقتصادي من خلال سياسات استندت على أسس قوية وأبعاد استراتيجية، أتت ثمارها في مكتسبات الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وعمليات التنمية الجارية على مختلف المحاور والاتجاهات، على النحو الذى ساعد في استدامة تحسن المؤشرات الاقتصادية، وجعل الاقتصاد الوطني قادرا على مواجهة التحديات وتحمل الصدمات الداخلية والخارجية في ظل ما يتمتع به من مرونة وتنوع، وهو الأمر الذى انعكس على رؤية المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري ووضعه في مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، وإعطاء نظرة إيجابية ومتفائلة حول مستقبل أدائه خلال السنوات القادمة.

رابط الخبر

الرأي

لا يوجد شك أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة منذ عام ٢٠١٦ قد أسفر عن تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، وعجز الموازنة، فضلا عن استقرار معدلات التضخم على النحو الذي تم رصده في تقارير المؤسسات الدولية الوارد ذكرها في الخبر.

ولكن على الرغم من أهمية استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي كشرط أساسي لتحقيق النمو، إلا إنها ليست كافية وحدها للتدليل على سلامة نمط النمو المتبع، ولضمان استدامته في المستقبل وقدرته على مواجهة الأزمات؛ فعدم الالتفات الكافي لهذه العناصر في البرامج السابقة للإصلاح الاقتصادي قد ترتب عليه استمرار مصر فترة طويلة من الزمن في نفس المستوى التنموي، وعدم استدامة الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي وتعرضها للتدهور نتيجة الصدمات الداخلية والخارجية.

وبالتالي فإن التقييم السليم لأداء الاقتصاد يتطلب استكمال التقييم السابق ذكره في التقرير بمجموعة من المؤشرات التي تعكس الجوانب الهيكلية في الاقتصاد.

وبنظرة سريعة لأمثلة من هذه المؤشرات يتضح لنا ما يلي:

- أكبر القطاعات مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2019/2018 هي الاستخراجات والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة، والتي أسهمت مجتمعة بنحو 39.3% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، في حين قُدرت مساهمة الصناعة التحويلية بنحو 9% فقط، ويُعزي ذلك إلى انخفاض معدل نمو هذا القطاع المهم والذي قُدر بنحو 2.8%. كما تأتي الصناعة في المرتبة الخامسة من حيث نصيبها من

الاســـتثمار الكلي والذي قُدر بنحو 10.4% في نفس العام، ويســـبقها في ذلك كل من البترول والغاز الطبيعي، والبنية التحتية والمرافق، والتعليم والصـحة وقطاعات أخرى، والنقل وقناة السويس والذين قُدر نصيبهم من إجمالي الاستثمارات الكلية بنحو 20.3%، و15.2%، و12.8%، و12.6% على التوالي[1].

- تتسـم الغالبية العظمى من فرص العمل المتاحة بانخفاض المسـتوى المهاري بها، فوفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، تستحوذ قطاعات الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشـييد والبناء على 48% من إجمالي التشـغيل عام 2021/2020، في حين ترتفع معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي والدراسات العليا.
- تواضـع معدل الادخار، مما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل النمو، فوفقا لآخر تقرير صـــادر عن وزارة المالية تُقدر نســبة إجمالي الدين الحكومي (محلي وخارجي) بحوالي 87.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2020.
- ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام والسلع الاستثمارية، وهو ما ترتب عليه ارتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل 16.7% عام 2021/2020، مقارنة بالعام السابق.[2]
- ضـعف نصـيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المحلي، والذي يُقدر بحوالي 21% في مقابل 67% للقطاع الحكومي.
- سـجل صـافي تد فقات الاستثمار الأجنبي المباشـر أعلى مستوى له عام 2019/2018 ليصـل إلى 8.2 مليار دولار، ثم شـهد تراجعا خلال العامين التاليين، فوفقا لبيانات البنك المركزي شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا في عام 2021/2020 ليصـــل إلى 5.2% مليار دولار بمعدل تراجع يُقدر بنحو 30.6% عن العام المالي

[1] من واقع البيانات الصادرة في آخر تقرير متابعة للأداء صادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن عام 2019/2018.
[2] البنك المركزي المصري، بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2021/2020.

السابق. هذا بالإضافة إلى تواضع نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بغرض تأسيس شركات جديدة (Green field investment) والموجهة إلي الدول النامية والتي تُقدر بنحو 0.9% فقط عام 2020.[3]

- بالرغم من التحسن النسبي في ترتيب مصر في مؤشر التنافسية مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه مازال متأخرا مقارنة بالدول المنافسة؛ حيث تأتي مصر في المرتبة (93) من 140 دولة مقارنة بجنوب إفريقيا في المرتبة (60)، وتركيا (61) والمغرب (75).

في ضوء الأمثلة السابقة يتضح أنه لا يزال هناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى دراسات تفصيلية متعمقة يمكن من خلالها الخروج بالأولويات التي يجب التركيز عليها، ومعالجتها في المرحلة التالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسات متكاملة تعالج جذور المشكلة وليس عرضها.

وأخيرا، يجب التأكيد على أنه بالرغم من أهمية تقارير المؤسسات الدولية المختلفة والتي تعكس مدى ثقة هذه المؤسسات في الاقتصاد المصري، إلا أنها قد تركز على جانب واحد فقط من جوانب الأداء الاقتصادي دون الجوانب الأخرى وفقا لطبيعة دور هذه المؤسسة وما تركز عليه من سياسات، ومن ثم يجب التعامل معها من هذا المنطلق. ومن ناحية أخرى، من الضروري تحليل ما تتضمنه تلك التقارير من نقاط قوة ونقاط ضعف للاقتصاد المصري، وما

[3] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report*, 2021.

يرد فيها من متطلبات لاستدامة النمو، وذلك انطلاقا من أن نقاط الضعف تمثل مجالات لتحسين الأداء بالأساس، وضمانا لاستدامة نقاط القوة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2021 المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES
جميع الحقوق محفوظة.